معلومات البحث

أستلم:2013.10.12
المراجعة:2013.10.20
النشر:2013.12.01

الاحتجاج بالقدر وأثره في نهوض الأفراد والمجتمعات

هادي علوان نجم المولى ومحمد فخر الدين بن عبد المعطي

الجامعة الوطنية الماليزية

جامعة ملايا، ماليزيا

Printed ISSN: 2314-7113
Online ISSN: 2231-8968

الملخص

إن من أعظم أسباب نهوض الأمم والمجتمعات تمسكهم بعقيدتهم وثوابت دينهم، وعدم التشكيك فيها أو الصد والإعراض عنها بأي حال من الأحوال. فما بقيت الأمم السالفة قائمة على أصولها وثابتة في حضارتها إلا عندما تمسكت بأمر دينها وعقيدتها؛ إذ أنها الملهم والمعين لها من أي ضعف أو نقص يحصل لها في مسيرتها الطويلة. وأعظم ما تميزت به شريعتنا الإسلامية الغراء هو العقيدة العظيمة التي تبني في نفس الإنسان روح التوكل والعمل والاجتهاد في بناء الحضارات ومواكبة التطورات التي لا تتصادم مع تعاليم ديننا الحنيف. وأعظم ما يميز عقيدة أهل الإسلام هو الإيمان بالقضاء والقدر والتسليم لله تعالى بأمره وقدره ثم ربط كل ما يجري بالكون وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة حياة المسلم وتصحيح مساره، من خلال عرض موجز لحكم الاحتجاج بالقدر، مع عرض لبعض الإشكالات والتساؤلات والإجابة عليها، مع عرض موجز لبعض الأخطاء في عقيدة القدر. واشتملت هذه الدراسة الموجزة على ثلاثة مباحث: الأول: حكم الاحتجاج بالقدر الثاني: إشكالات وتساؤلات في القدر، والإجابة عليها الثالث: أخطاء شائعة في القدر.

الكلمات المفتاحية: القدر، المجتمع.

Abstract

One of the greatest reasons for the advancement of nations and communities to their faith and their adherence to the fundamentals of religion, and not questioned or rejection, reluctance for them in any way. What remained Nations on the above list of fixed assets and in civilization only, when something stuck to their religion and faith; since it inspiring and appointed her of any weakness or deficiency gets her in her long career? The greatest characteristic of the Islamic Sharia is the glue that builds great faith in the same spirit of trust and human work and diligence in building civilizations and keep abreast of developments that do not collide with the teachings of our religion. The greatest characteristic of the doctrine of Islam is the fatalism and submission to God,

ordering and of then connect everything that is happening Balcon This study aims to address the life of a Muslim and correct its course, through the presentation of a summary of the rule of protest to the extent , with the presentation of some of the problems and questions and answer them , with a brief presentation to some errors in the doctrine of fate . These included the study summarized in three sections: The first rule of protest to the extent II: The problematic questions in the pot, and the third answer: common errors in the pot.

Keywords: Destiny, the community.

المقدمة

واشتملت هذه الدراسة الموجزة على ثلاثة مباحث: الأول: حكم الاحتجاج بالقدر الثاني: إشكالات وتساؤلات في القدر، والإجابة عليها الثالث: أخطاء شائعة في القدر.

المبحث الأول: حكم الاحتجاج بالقدر ويتلخص هذا المبحث في مطالب مهمة:

الأول: الأصول التي يعتمد عليها هذا المبحث الثاني: بماذا تقوم الحجة الثالث: الدراسة العقدية للاحتجاج بالقدر الرابع: متى يجوز الاحتجاج بالقدر، ومتى لا يجوز الخامس: مفاسد الاحتجاج بالقدر

المطلب الأول: الأصول التي يعتمد عليها هذا المبحث

إن موضوع الاحتجاج بالقدر هي مسألة إيمانية وعقدية خالصة تتعلق بين العبد، وبين ربه تعالى وهذا يتطلب أموراً منها:

1- التسليم المطلق لشرع الله تعالى في كل قضاءه وقدره، وأمره ونهيه، وهذه حقيقة الاستسلام لله بشرعه، والرضا به رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ρ نبياً، ورسولاً.

2- أن يطمأن القلب بالإيمان بالله تعالى، وبقضائه وقدره، وتملأ العقيدة السليمة والصحيحة قلبه، فلا يكون هناك مكان للشبهات والشكوك.

3- الفهم الصحيح للعقيدة الإسلامية على ضوء الكتاب والسنة وبفهم سلف الأمة من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، فهم أفهم الناس بمراد الله تعالى، وبمراد نبيه ρ.

ومدار الاختلاف الذي حصل في موضوع القدر، والاحتجاج به، وانقسام الناس فيه إلى طوائف شتى؛ منشأه توهم التعارض بين الشرع من حيث الأوامر والنواهي، والأحكام المقتضية للتكليف، وبين القدر، والجزاء والحساب لأعمال العباد، ونفوذ مشيئته وقدرته في خلقه. وهذا الأمر ينبني على أصول أربعة وهي:

الأصل الأول: الإيمان بعلم الله الأزلي، وأن كل ما يقع في الكون، إنما يقع وفق علمه السابق لا يخرج عنه شيء، فعلم ما كان، وما سيكون، والذي لا يكون لو قدر انه يكون كيف سيكون.

الأصل الثاني: الإيمان بأن الله تعالى غني عن خلقه غنى كاملاً مطلقاً، لا تنفعه طاعة الطائعين، كما أنه لا تضره معصية العاصين.

الأصل الثالث: الأيمان بعدل الله تعالى، وأنه لا يظلم الخلق شيئاً، بل حرم على نفسه تعالى الظلم؛ وكيف يظلم خلقه وهو غني عنهم، وهم فقراء إليه تعالى؟.

الأصل الرابع: الإيمان بان الله تعالى قد أقام حجته على خلقه، بشتى أنواع البراهين والحجج والبينات المختلفة، لئلا يكون للناس على الله تعالى حجة بعدها، بل لله تعالى الحجة على خلقه، فلا عذر لهم على الله تعالى.

المطلب الثاني: بماذا تقوم الحجة

وقيام الحجة تتحقق بأمور:

1– البلوغ والعقل، فلا تكليف على الصغير، ولا المجنون لانعدام مناط التكليف عنهم، وعدم أهليتهم لذلك.

2– وجود الإرادة؛ ففاقدها المكره لا يُكلف.

3– القدرة على الفعل، فالعاجز لا يكلف؛ إذ التكليف منوط بالاستطاعة والقدرة، والعاجز غير مستطيع لذلك، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

4– الإيمان بأن الله تعالى أقام حجته الرسالية، بإرسال الرسل للخلق، وأنه لم تخلوا أمة من إرسال نبي لها أو رسول.

المطلب الثالث: الدراسة العقدية للاحتجاج بالقدر

الإيمان بالقدر واجب بل ركن من أركان الإيمان، لا يُقبل من العبد عمل حتى يؤمن به ويستكمله، ولا يجوز الاحتجاج بالقدر على ترك العمل المشروع أو عمل الممنوع. وأهل السنة يؤمنون بالقدر ولا يحتجون به.

وقد يحتج بعض المذنبين من الناس بالقدر لتبرير ذنوبهم وخطاياهم، فيقولون بأن الله تعالى قدرها عليهم، وأنه إذا قدر عليهم البقاء والإصرار على الذنوب فسيكون بقاؤهم وإصرارهم بسبب هذا القدر، وإذا قُدر لهم التوبة فسوف تحصل منهم أيضاً، وأنهم مستسلمون لقدر الله تعالى في هذا وذاك. وأن ما شاءه الله لهم فهم واقفون عنده سواء كان كفراً أو إيماناً، هدى أو ضلالاً. وهذا النمط من التفكير السقيم يجعلهم يقيمون على الذنوب من غير مبادرة إلى التوبة محتجين بالقدر، فيكون الاحتجاج بالقدر باعثاً على الإصرار على الذنوب، وصارفاً لهم عن التوبة[1].

[1] – انظر: الدكتور منير حميد البياتي، موسوعة المسلم في التوبة والترقي في مدارج الإيمان، دار النفائس، الأردن، طبعة خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط3، سنة (2011م) (607/1).

وأول من احتج بالقدر إبليس لما لم يمتثل أمر الله تعالى بالسجود لآدم، فطرد من الجنة، ثم احتج على الله تعالى بالقدر فقال: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي ﴿٣٩﴾ ﴾ (الحجر: 39)،فنسب الغواية لربه تعالى، وهذا أساس مذهب الجبر.

وحكى الله تعالى عن المشركين احتجاجهم بالقدر على شركهم، ورد عليهم ذلك، قال تعالى:﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ (الأنعام: 148-149)

والمعنى: لو شاء الله تعالى أن لا نشرك به من اتخاذنا الأولياء والشفعاء من الملائكة والبشر، وأن لا نعظم ما عظمنا من تماثيلهم، وصورهم، أو قبورهم، وأن لا يشرك آباؤنا من قبلنا، كذلك ما أشركوا ولا أشركنا، ولكنه شاء أن نشرك، وشاء أن نحرم ما حرمنا فحرمناه.

وهذه الآية جاءت برد قاطع، وبرهان ساطع، وأفحمت من أراد إبطال الشرائع، ولو لم يكن في المسألة غير هذه الآية لكانت كافية في الزجر والردع عن الاحتجاج بالقدر، كيف وهناك آيات كثيرة منها ما هو صريح في المعنى كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنُطۡعِمُ مَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطۡعَمَهُۥٓ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٤٧﴾ ﴾ (يس: 47)

وهذا من جهلهم واحتجاجهم بما لا علم لهم به، واعتمادهم في ذلك على الظن والتخمين دون العلم واليقين.

ثم أمر الله رسوله ρ أن يطالب المشركين بدليل علمي على زعمهم فقال: ﴿ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ ﴾ (الأنعام: 148)، أي: هل عندكم بما تقولون علم ما تعتمدون عليه، وتحتجون به فتخرجوه لنا لنبحث معكم فيه، ونعرضه على ما جئناكم به من الآيات العقلية، والمحكية عن وقائع الأمم التي قبلكم، وننصب بينهما الميزان القسط ليظهر الراجح من المرجوح؟.

المطلب الرابع: متى يجوز الاحتجاج بالقدر، ومتى لا يجوز

قد يستدل بعض الناس بحديث احتجاج آدم وموسى على الاحتجاج بالقدر في المعايب، وهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة τ قال: رسول الله ρ: "احتج آدم وموسى υ عند ربهما، فحج آدم موسى. قال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبط الناس بخطياتك إلى الأرض؟ فقال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها

تبيان كل شيء، وقربك نجيا، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عاما. قال آدم: فهل وجدت فيها: وعصى آدم ربه فغوى؟.

قال: نعم. قال: أفتلومني على أن عملت عملاً كتبه الله علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ قال رسول الله: فحج آدم موسى[2].

وليس في هذا الحديث حجة للذين يحتجون بالقدر على الذنوب و القبائح والمعايب، فآدم Uلم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، وموسى Uلم يلم أباه آدم على ذنب تاب منه، وتاب الله عليه منه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم من موسى على المصيبة التي أخرجت آدم وأولاده من الجنة.

فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة؛ فإن القدر يُحتج به عند المصائب لا عند المعايب[3]. فعلى العبد أن يستسلم للقدر إذا أصابته مصيبة: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦ ﴾(البقرة: 156)، أما المذنبون فليس لهم الاحتجاج بالقدر؛ بل الواجب عليهم أن يتوبوا ويستغفروا من الذنوب والمعايب.

والله ذم إبليس لا لاعترافه بالمقدر في قوله:﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي ٣٩ ﴾ (الحجر: 39)، وإنما على احتجاجه بالقدر.

وأجاب ابن القيم عن الأشكال الذي وقع في حديث احتجاج آدم بالقدر بجواب آخر فقال: الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع، ويضر في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه، والتوبة منه، وترك معاودته، كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد، ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لا يدفع بالقدر أمراً ولا نهياً، ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة. ويوضحه أن آدم قال لموسى: أتلومني على أن عملت عملا كان مكتوبا علي قبل أن أخلق؟ فإذا أذنب الرجل ذنباً ثم تاب منه توبة، وزال أمره حتى كأن لم يكن، فنبه عليه ولامه، حسن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك ويقول: هذا أمر كان قد قدر علي قبل أن أخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقا، ولا ذكره حجة له على باطل ولا محظور في الاحتجاج به. وأما الموضع الذي يضر الاحتجاج به، ففي حال المستقبل بأن يرتكب فعلاً محرماً، أو يترك واجباً، فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره، فيبطل به حقاً، ويرتكب به باطلاً، كما احتج به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله[4].

---

[2] U.(2042/4) – أخرجه البخاري، كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله (126/8)، ومسلم: باب حجاج آدم وموسى

[3] – انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص154).

[4] انظر: شفاء العليل(18/1).

والحاصل أنه لا يجوز الاحتجاج بالقدر على ترك العمل، أو عمل المعاصي؛ بل الاحتجاج على ترك العمل بالقدر من عقائد الملحدين، وقد جاء الكتاب الكريم لتشنيع اعتقادهم والنعي عليهم فيه، فلا يسوغ لأحد منا وهو يدعي أنه مؤمن بالقرآن أن يحتج بما يحتج به المشركون[5].

فلا يمكن أن يُجعل القدر حجة لكل أحد؛ فإن هذا مستلزم للفساد الذي لا صلاح معه، والشر الذي لا خير فيه؛ إذ لو جاز أن يحتج كل أحد بالقدر لما عوقب معتد ولا اقتص من ظالم باغ ولا أخذ لمظلوم حقه من ظالمه ولفعل كل أحد ما يشتهيه من غير معارض يعارضه فيه وهذا فيه من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد.

والواحد من هؤلاء إما أن يرى القدر حجة للعبد، وإما أن لا يراه حجة للعبد فإن كان القدر حجة للعبد فهو حجة لجميع الناس فإنهم كلهم مشتركون في القدر وحينئذ فيلزم أن لا ينكر على من يظلمه ويشتمه ويأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه، ويهلك الحرث والنسل وهؤلاء جميعهم كذابون متناقضون؛ فإن أحدهم لا يزال يذم هذا ويبغض هذا ويخالف هذا حتى إن الذي ينكر عليهم يبغضونه ويعادونه وينكرون عليه فإن كان القدر حجة لمن فعل المحرمات وترك الواجبات لزمهم أن لا يذموا أحدا ولا يبغضوا أحدا ولا يقولوا في أحد: إنه ظالم ولو فعل ما فعل. ومعلوم أن هذا لا يمكن أحدا فعله ولو فعل الناس هذا لهلك العالم فتبين أن قولهم فاسد في العقل كما أنه كفر في الشرع وأنهم كذابون مفترون في قولهم: إن القدر حجة للعبد. ومن يحتج بالقدر على معاصيه يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وعاد وكل من أهلكه الله بذنوبه معذورا وهذا من الكفر الذي اتفق عليه أرباب الملل.

والقدر نؤمن به ولا نحتج به فمن احتج بالقدر فحجته داحضة ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول ولو كان الاحتجاج مقبولا لقبل من إبليس وغيره من العصاة ولو كان القدر حجة للعباد لم يعذب أحد من الخلق لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولو كان القدر حجة لم تقطع يد سارق ولا قتل قاتل ولا أقيم حد على ذي جريمة ولا جوهد في سبيل الله ولا أمر بالمعروف ولا نهي عن المنكر.

وقد سُئل النبي ρ عن هذا فقال: ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار فقيل: يا رسول اللَّه أفلا ندع العمل، ونتكل على الكتاب؟ قال: لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له[6]. وفي الحديث: عن جابر τ، قال: جاء سراقة بن مالك بن جعشم τ قال: يا رسول الله بيّن لنا ديننا كأنا خلقنا الان، فيما العمل اليوم؟ أفيما جفّت به الأقلام، وجرت به المقادير، أم فيما نستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفت بِه الأقلام وجرت بِه المقادير قال: ففيم العمل؟ قال زُهير: ثم تكلم أَبو الزُّبير بشيء لم أفهمه، فسألت: ما قال؟ فقال: اعملوا فكل ميسر[7].

---

5 – منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة، لتامر محمد محمود متولي، دار ماجد عسيري، ط1، سنة (2004م) (632/1).

6 – أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (الليل: ٩) (170/6)، ومسلم: باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (2039/4).

7 – أخرجه مسلم: باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (2040/4).

وقد علم الأمور وكتبها على ما هي عليه؛ فهو سبحانه قد كتب أن فلاناً يؤمن، ويعمل صالحاً فيدخل الجنة، وفلاناً يعصي ويفسق فيدخل النار؛ كما علم وكتب أن فلاناً يتزوج امرأة ويطؤها فيأتيه ولد، وأن فلاناً يأكل ويشرب فيشبع، ويروى وأن فلاناً يبذر البذر فينبت الزرع. فمن قال: إن كنت من أهل الجنة فأنا أدخلها بلا عمل صالح كان قوله قولاً باطلاً متناقضاً؛ لأنه علم أنه يدخل الجنة بعمله الصالح فلو دخلها بلا عمل كان هذا مناقضاً لما علمه الله وقدره، ومثال ذلك من يقول: أنا لا أطأ امرأة؛ فإن كان قد قضى الله لي بولد فهو يولد، فهذا جاهل. فإن الله إذا قضى بالولد قضى أن أباه يطأ امرأة فتحبل فتلد، وأما الولد بلا حبل ولا وطء فإن الله لم يقدره ولم يكتبه. كذلك الجنة إنما أعدها الله للمؤمنين فمن ظن أنه يدخل الجنة بلا إيمان كان ظنه باطلاً، وإذا اعتقد أن الأعمال التي أمر الله بها لا يحتاج إليها ولا فرق بين أن يعملها أو لا يعملها كان كافراً، والله قد حرم الجنة على الكافرين، فهذا الاعتقاد يناقض الإيمان الذي لا يدخل صاحبه النار[8].

المبحث الثاني: إشكالات وتساؤلات في القدر، والإجابة عليها

لما كان من طبيعة الإنسان حب التبرير لأفعاله الخاطئة، وكثرة الجدال، ومع هذا ضعف الإيمان عنده بنصوص القدر، مع ما يخيله الشيطان له من إشكالات. ظهر نتيجة لذلك بعض الأسئلة حول أفعال الإنسان ما دام أنها من تقدير الله وهذه الأسئلة كالتالي :

الإشكال الأول: ما دام الله تعالى عالماً بما ستكون عليه أعمالنا، وما سنصير إليه، فلماذا العمل والتعب ما دام أن المصير هو ما في علم الله؟[9].

الجواب:

أولاً: لا يلزم من علم الله لأعمالنا، وما ستؤول إليه، أن نختار الخير أو الشر أو لا نختاره، فهو علم ما سنعمل، وعلم الله ليس له علاقة في تغيير إراداتنا.

والإنسان يعمل ويخلص بعمله لله تعالى، وما سبق في علم الله سيكون، مع إيماننا بأن الله تعالى علم ما سنعمل بإرادتنا قبل أن يخلقنا، فكتب ذلك، وكان ذلك تحت مشيئته وخلقه تعالى؛ لا أنه يجبر الإنسان على عمله. وقد جاء جواب ذلك لما سُئِلَ النبي ρ عَنْ هَذَا فَإِنَّهُ قَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنْ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنْ النَّارِ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَدَعُ الْعَمَلَ، وَنَتَّكِلُ عَلَى الْكِتَابِ؟ قَالَ: لَا، اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ[10]. وَفِي الحَدِيثِ: عَنْ جَابِرٍ τ، قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ τ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا

[8]. – انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (236/8).

[9]. – انظر: محمد صالح العثيمين، مجموع فتاوى العثيمين (97/2).

[10]. – تقدم تخريجه.

جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ[11].

ثانياً : مع علم الله بأعمالنا فإنما جعلنا نعمل ليقيم الحجة كما قال تعالى: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾﴾ (الأنفال: 42) .

الإشكال الثاني: إذا كان الله أراد كل شيء، وكل شيء بإرادته، فإذا شربت الخمر فهو بإرادة الله فكيف يحاسبني ؟

الجواب:

أولاً: هذا الإشكال ناتج من الخلل في فهم الإرادة الكونية، والشرعية، وعدم التفريق بينهما، ونذكر الفرق بينهما باختصار:

إن إرادة الله لشربك للخمر إنما هو بإرادته الكونية العامة، وهي تعني: أن الله ربما يقدر شيئاً رغماً عنك، كيوم ولادتك، ولونك، وجنسك؛ ولما لم يكن لك فيها اختيار لم يحاسبك عليها، وأما الأعمال الاختيارية، فمعنى إرادة الله لها، أن يتركك وسبيلك، تختار ما تشاء، مع أنه تعالى قادر على منعك، ولكنه يتركك وإرادتك واختيارك .

ثانياً: لو قلنا أن الله لم يرد شرب الخمر –إرادة كونية– للزم من ذلك لوازم باطلة، ومنها أن شرب الخمر وقع رغماً عن الله تعالى، فهل يُعصى الله رغماً عنه، وهل يقع في ملكه ما لا يريد؟ وقد قال غيلان الدمشقي: لميمون بن مهران: أشاء الله أن يُعصى؟ فقال له ميمون: أفعصي كارهاً ؟[12].

ثالثاً: أن إرادة الله للشر ليس لذاته بل لغيره، ولما كان هذا ليس فيه مصلحة لذاته؛ إلا أنه وسيلة لمقصود الله ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث قضاؤه[13].

الإشكال الثالث: كيف تكون أفعال العباد خلقاً لله، وهي فعل الإنسان؟.

والجواب: إن أفعال العباد صدرت بإرادة وقدرة منهم، والذي خلق فيه الإرادة والقدرة هو الله تعالى. ولو شاء الله تعالى لسلب منهم القدرة فلم يستطيعوا فعل شيء، ولو أن أحداً قادراً لم يرد أن يفعل، لم يقع الفعل منه. كل إنسان قادر يفعل الفعل، فإنه بإرادته وقدرته، إلا إذا كان مكرهاً. فنحن نفعل باختيارنا وقدرتنا، والذي خلق فينا الاختيار والقدرة هو الله تبارك وتعالى.

---

[11] – تقدم تخريجه.

[12] – محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تاريخ الطبري، دار التراث، بيروت، ط2، سنة (1967م) (4/219)، وانظر: ابن حجر، فتح الباري (13/459).

[13] – انظر: ابن القيم، مدارج السالكين (2/1939، وشرح العقيدة الطحاوية ص(280)، وشمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، سنة (1982م) (1/339).

الإشكال الرابع: إن قال قائل: متى قلنا: إن القضاء هو ما يقضيه الله تعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، وإن القدر سابق عليه إذا اجتمعا؛ فإن هذا يعارض قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ (الفرقان:2) فإن هذه الآية ظاهرها أن التقدير بعد الخلق؟

فالجواب على ذلك من أحد وجهين:

الأول: إن هذا من باب الترتيب الذكري لا المعنوي، وإنما قدم الخلق على التقدير لتتناسب رؤوس الآيات. ألم تر إلى أن موسى أفضل من هارون، لكن قدم هارون عليه في سورة طه في قوله تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ۝٧٠﴾ (طه: 70) لتتناسب الآيات. وهذا لا يدل على أن المتأخر في اللفظ متأخر في الرتبة.

الثاني: إن التقدير هنا بمعنى التسوية، أي: خلقه على قدر معين، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾ (الأعلى: 29) فيكون التقدير بمعنى التسوية. وهذا المعنى أقرب من الأول؛ لأنه يطابق تماماً لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾.

الإشكال الخامس: يقول بعض الناس: إذا كان الله قد علم كل ما هو كائن، وكتب ذلك كله عنده في كتاب فما معنى قوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ۝٣٩﴾ (الرعد: 39). وإذا كانت الأرزاق مكتوبة، والآجال مضروبة، لا تزيد ولا تنقص فما التوجيه لقوله ρ: من سرَّه أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه[14]. فكيف نوجه هذا الإشكال؟ [15].

الجواب

قد مر بنا ذكر مسألة المحو والإثبات في القدر بالتفصيل، ولكن سنذكر الجواب على هذا الإشكال مختصراً فنقول: إن **القدر قدران:**

أحدهما: الذي في أم الكتاب –اللوح المحفوظ– فهذا ثابت لا يتغير، ولا يتبدل.

وثانيهما: ما في كتب الملائكة، فهذا هو الذي يقع فيه المحو الإثبات، فالآجال والأرزاق والأعمار، وغيرها مثبتة في أم الكتاب لا تتغير، ولا تتبدل، أما ما في صحف الملائكة فيقع فيه المحو والإثبات، والزيادة والنقص.

قال ابن تيمية: والأجل أجلان: أجل مطلق يعلمه الله، وأجل مقيد، وبهذا يتبين معنى قوله: من سرَّه أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه. فإن الله تعالى أمر المَلَك أن يكتب له أجلاً وقال: إن وصل رحمه زدته كذا وكذا،

[14]– أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق (56/3)، ومسلم: باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها (1982/4).

[15]– انظر: القضاء والقدر للأشقر (ص66).

والملَك لا يعلم أيزداد أم لا؟ لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر، فإذا جاء الأجل لا يتقدم ولا يتأخر. وقال في موطن آخر عندما سئل عن الرزق: هل يزيد وينقص؟ قال: الرزق نوعان:

أحدهما: ما علمه الله أنه يرزقه، فهذا لا يتغير.

والثاني: ما كتبه وأعلم به الملائكة، فهذا يزيد وينقص بحسب الأسباب.

قال ابن حجر: كأن يقال للملَك: إنَّ عُمُرَ فلان مائة عامٍ؛ إن وصل رحمه، وستون إن قطعها، وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر، والذي في علم الملَك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص، وإليه الإشارة بقوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ (الرعد: 39). فالمحو والإثبات بالنسبة لما في علم الملَك، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى فلا محو فيه البتة، ويُقال له: القضاء المبرم، ويقال للأول: القضاء المعلَّق.

ثم إن الأسباب التي يحصل بها الرزق هي من جملة ما قدره الله وكتبه، فإن كان قد تقدم بأن يرزق العبد بسعيه واكتسابه ألهمه السعي والاكتساب، وذلك الذي قدره له بالاكتساب، لا يحصل بدون الاكتساب، وما قدره له بغير اكتساب، كموت مُوَرِّثه يأتيه بغير اكتساب.

فلا مخالفة في ذلك لسبق العلم بل فيه تقييد المسببات بأسبابها، كما قدر الشبع والري، بالأكل والشرب، وقدر الولد بالوطء، وقدر حصول الزرع بالبذر، فهل يقول عاقل بأن ربط هذه المسببات بأسبابها يقتضي خلاف العلم السابق، أو ينافيه بوجه من الوجوه؟[16].

الإشكال السادس: يرد كثيراً في كتب الفلسفة، وعلم الكلام، وفي كتابات بعض المتأخرين: هل الإنسان مسير أو مخير؟

الجواب

هناك من يجيب على هذا السؤال بأن الإنسان مسير لا مخير، كما أن هناك من يجيب بأنه مخيَّر لا مُسَيَّر، ومنهم من يفصل ما بين الأفعال الإرادية فيجعلها من قبيل التخيير، وما بين الأفعال الاضطرارية اللاإرادية فيجعلها من قبيل الأفعال المجبور عليها[17].

---

[16]- انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (517/8)، وابن حجر، فتح الباري (430/10)، وانظر: ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث ص(89)، وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي (114/16)، الشوكاني، تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل، ص(32)، وانظر: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، تفسير قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (الرعد: ٣٩ مؤسسة الرسالة، ط1، سنة (2000م) (116/4- 117).)

[17]- انظر: محمد سعيد رمضان البوطي، الإنسان مسير أم مخير؟، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، سنة(1997م) (ص27).

وهذا التساؤل مما جره علينا المنهج الفلسفي الذي وقع فيه علماء الكلام وهو دخيل على الإسلام[18]، ويعد هذا السؤال بهذا الإطلاق خطأ؛ ذلك أن الإجابة تحتاج إلى بعض التفصيل.

ووجه الخطأ في الإجابة بأن الإنسان مسيَّر لا مخير تكمن فيما يرد على هذه الإجابة من إشكال؛ فإذا قيل: إنه مسيَّر بإطلاق قيل: كيف يحاسب وهو مسيَّر؟ وكيف يكون مسيراً ونحن نرى أن له مشيئة وقدرة واختياراً؟ وما العمل بالنصوص التي تثبت له المشيئة، والقدرة، والاختيار؟

أما إذا أجيب بأنه مخير لا مسير فيقال: كيف يكون مخيَّراً ونحن نرى أنه قد ولد بغير اختياره؟ ويمرض بغير اختياره؟ ويموت بغير اختياره؟ إلى غير ذلك من الأمور الخارجة عن إرادته.

فإذا قيل: إنه مخير في أفعاله التي تقع بإرادته واختياره قيل: وأفعاله الاختيارية كذلك؛ فقد يريد أمراً، ويعزم على فعله، وهو قادر على ذلك فيفعله، وقد لا يفعله؛ فقد يعوقه ما يعوقه؛ إذاً فليس كل ما أراد فِعْلَه فَعَلَهُ؛ وهذا شيء مشاهد.

ومن هنا يتبين لنا وجه الخطأ في هذا الجواب؛ فلو كان الإنسان مُسَيَّراً بإطلاق لما كان له قدرة ومشيئة، ولو كان مخيَّراً بإطلاق لفعل كل ما شاءه؛ فمن قال بالتسيير بإطلاق فهو ألصق بمذهب الجبرية الذين قالوا: إن العبد مجبور على فعله، وأنكروا أن يكون له قدرة ومشيئة وفعل.

ومن قال بالتخيير بإطلاق فهو ألصق بمذهب القدرية النفاة الذين قالوا: بأن الأمر أنف، وأن العبد هو الخالق لفعله، وأنه مستقل بالإرادة والفعل.

والقول الحق في هذا الإشكال والتساؤل أن يُقال: إن الحق وسط بين القولين؛ فيقال: إن الإنسان مخير باعتبار، ومسير باعتبار؛ فهو مخير باعتبار أن له مشيئةً يختار بها، وقدرةً يفعل بها؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴿٢٩﴾﴾ (الكهف: 29)، وقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾ (البلد:10)، وقوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴿٢٢٣﴾﴾ (البقرة: 223)، وقوله: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴿١٣٣﴾﴾ (آل عمران: 133). ولقوله النبي ρ: احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز[19].

وقوله ρ: صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء[20]. إلى غير ذلك من الأدلة في هذا المعنى التي تثبت أن للعبد اختيار ومشيئة وقدرة بها يفعل ولا يفعل.

وهو مسير باعتبار أنه في جميع أفعاله داخل في القدر، راجع إليه؛ لكونه لا يخرج عما قدَّره الله له؛ فلا يخرج في تخييره

---

18 – انظر: الدكتور عبد العزيز بن الدردير بن موسى، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، مصر، ط1، سنة(1994م) (ص90).

19 – أخرجه مسلم: باب الأمر بالقوة وترك العجز (2052/4).

20 – أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل المغرب (59/2).

عن قدرة الله؛ لقوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (القصص: 68).

ولقوله ρ: كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة[21]. إلى غير ذلك من الأدلة في هذا المعنى.

ولهذا جمع الله بين هذين الأمرين كون الإنسان مخيراً باعتبار، ومسيراً باعتبار كما في قوله تعالى: ﴿ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (التكوير: 28-29). فأثبت الله تعالى أن للعبد مشيئة، وبَيَّنَ أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله، واقعة بها.

وكما في قول النبي ρ: ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار. قالوا: يا رسول الله: فَلِمَ نعمل؟ أفلا نتكل؟ قال: لا، اعملوا فكلٌّ ميسر لما خلق له[22].

فهذا الحديث دليل لما سبق، فهو يدل على أن الإنسان مخير؛ لقوله: اعملوا. وعلى أنه لا يخرج في تخييره عن قدر الله؛ لقوله: فكل ميسر لما خلق له. هذا مقتضى أدلة الشرع والواقع في هذه المسألة[23].

ومما يستحسن في هذا الأمر أن يصحح السؤال؛ فبدلاً من أن يقال: هل الإنسان مسير أو مخير؟ كان الأولى أن يقال: هل للإنسان مشيئة وقدرة أوْ لا؟

وتلخيص الجواب أن يقال: إن للإنسان مشيئةً يختار بها، وقدرةً يفعل بها، وقدرته ومشيئته تابعتان لمشيئة الله، واقعتان بها. وبهذا يزول الإشكال، ويجاب عن هذا السؤال.

ومن هنا يتبين خطأ بعض من يكتبون عن القدر، وذلك حينما يصدِّرون كتاباتهم عن القدر بذلك السؤال: هل الإنسان مسير أو مخير؟ ويطنبون في الخوض فيه، والحديث عنه، دون خروج بنتيجة صحيحة في الغالب وكأن باب القدر لا يفهم إلا بالإجابة عن هذا السؤال[24].

وكان الأولى بهم إذا أرادوا أن يكتبوا عن القدر أن يصدِّروها بتوضيح القدر من أصله من خلال نصوص الكتاب

---

[21]- أخرجه مسلم: باب حجاج آدم وموسى (2033/4). υ

[22]- سبق تخريجه.

[23]- انظر: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، سنة (1996م) (ص286-287)، وفتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الإدارة العامة للطبع، الرياض، (3/377-380).

[24]- انظر على سبيل المثال إلى كتاب القضاء والقدر للشيخ محمد متولي الشعراوي، دار الشروق، مصر، ط3، سنة (1975م) (ص9-12)، ومسألة القضاء والقدر لعبد الحليم قنبس، وخالد العك (ص115-150)، وما هو القضاء والقدر لمحمد محمود عجاج، والقضاء والقدر حق وعدل للأستاذ هشام الحمصي (ص117-126).

والسنة، لا من خلال العقول التي جبلها الله على النقص والقصور، فيوضحوا القدر بمراتبه الأربع، ويبينوا أنَّ الله تعالى أمر ونهى، وأنَّ على العبد أن يؤمن بالقدر ويؤمن بالشرع، فعليه تصديق الخبر، وطاعة الأمر، فإن أحسن فليحمد الله، وإن أساء فليستغفر الله.

وكذلك يبينون أن على العبد أن يسعى في مصالحه الدنيوية، ويأخذ بالأسباب المشروعة والمباحة، فإذا حصل على مراده حمد الله، وإن أتت الأمور على خلافه تعزى بقدره، وهكذا.

ففي ذلك الغنيةُ عن كثرة الخوض في مثل هذا السؤال؛ فالإنسان إذا فهم باب القدر على هذا النحو سلم من تلك الإيرادات والشبهات.

الإشكال السابع:

يورد بعضهم إشكالاً فيقول: إذا كان الله تعالى قدر المقادير كلها، من حياة وموت، وصحة ومرض، وغنى وفقر، فكيف ينهى النبي ρ عن الاقتراب من الشخص الذي به مرض معدي، كمرض الجرب وقال: لا يوردن ممرض على مصح[25]. وقال: وفر من المجذوم فرارك من الأسد[26].

وجاء في أحاديث أخرى النهي عن الاعتقاد بالعدوى وانتقال المرض بين الناس؟ فقال ρ: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر[27].

والجواب عليه أن يُقال:

إن الله تعالى هو خالق الخلق كله، فكل ما في الوجود مسخر له تعالى، ولا يحدث شيء فيه إلا بعد علمه ومشيئته وخلقه له، وأنه لا تحول ولا انتقال لشيء من شيء لآخر إلا من بعد إذنه تعالى، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

وهذا الاعتقاد السليم بقضية القدر يوضح لنا عامة الإشكالات التي ترد على الأفهام، وأنه لا تناقض في نصوص الوحي أبداً؛ وكيف يكون تناقض والموحي بها واحد سبحانه وتعالى؟ وإن كان من تعارض أو تناقض فهو من فهمنا الخاطئ لها، وقصور عقولنا، ولا تجد في خلق الله من تفاوت، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كبيراً.

فالمرض لا ينتقل بنفسه من شخص لآخر، لأنه ليس له القابلية على الانتقال بدون مشيئة الله له وإذنه، ومن اعتقد أن المرض ينتقل بنفسه دون مشيئة الله له، فهذا فهم خاطئ، وقدح في اعتقاده بربه، وهذا الذي نهى عنه النبي ρ بقوله: لا عدوى ولا طيرة. أي لا انتقال للمرض بنفسه مع كونه سبب في الانتقال، ولكن الأسباب مرتبطة بمسببها وهو الله تعالى.

---

[25] – أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب لا هامة (138/7).

[26] – أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب الجذام (126/7).

[27] – المصدر نفسه.

والصحيح أن يعتقد المسلم أن المرض ينتقل من مريض لآخر بمشيئة الله تعالى له وقدره، فعلى هذا الاعتقاد لا يجالس المريض الذي به مرض معدي؛ بل يفر منه، ولا يدخل بلد فيه طاعون، أو فيه مهلكة أو ضرر، مع اعتقاده أنه لا يصيبه إلا ما قدره الله تعالى له وكتبه، وبهذ الفهم تتوافق النصوص وتتآلف، ولا تتناقض في الأفهام. وإنما نهى عن مجالسة المريض صاحب العدوى; لأنه ربما أصابه المرض المعدي بفعل الله وقدره الذي أجرى به العادة، لا بطبعه; فيحصل لصاحبها ضرر، ولئلا يقع في نفس صاحبها أن المرض يعدي بطبعه فيكفر؛ لأنه نسب تقدير الأقدار ومشيئتها لغير الله تعالى.

المبحث الثالث: أخطاء شائعة في القدر، والرد عليها

هناك أخطاء عديدة يقع فيها كثير من الناس في باب القدر، وهذه الأخطاء منها ما هي عامة في القدر، وهي مخالفة للإيمان به، ومنها أخطاء شائعة تجري على الألسنة وهي مخالفة للإيمان به كذلك، وهناك أخطاء شائعة في القدر تكون قبل وقوعه، وبعد وقوعه. فالأخطاء الشائعة في عموم القدر تنحصر في مطلبين فيما يخص بحثنا:

المطلب الأول: الاحتجاج بالقدر على المعاصي والمعائب: قد مر بنا قريباً أن الاحتجاج بالقدر إنما يسوغ عند المصائب لا المعائب.

هناك من يحتج بالقدر على المعائب، فيحتج به على استمراره بفعل المعاصي أو ترك الطاعات.

فإذا قيل له مثلاً لِمَ لا تصلي؟ قال: ما أراد الله لي ذلك! وإذا قيل له: متى ستتوب؟ قال: إذا أراد الله لي ذلك!.

وهذا خطأ وضلال وانحراف في باب القدر؛ لأنه إن كان يقصد بالإرادة هنا الإرادة الشرعية التي هي بمعنى المحبة فقد أعظم الفرية على الله تعالى؛ لأنها تستلزم أن الله تعالى أحبَّ الطاعة، ورضيها، وأمر بها، وشرعها.

وإن كان يقصد بها الإرادة الكونية التي هي بمعنى المشيئة، وأن الله لم يُقَدِّر له كذا وكذا من الطاعات، أو قدَّر له كذا وكذا من المعاصي فهذا خطأ عظيم؛ ذلك لأن قدر الله سر مكتوم، لا يعلمه أحد من الخلق إلا بعد وقوعه، وإرادة العبد سابقة لفعله؛ فتكون إرادته غير مبنية على علم بقدر الله؛ فادعاؤه مردود، واحتجاجه باطل؛ لأنه ادعاء لعلم الغيب، والغيب لا يعلمه إلا الله؛ فحجَّته إذاً داحضة؛ لأنه لا حجة للمرء فيما لا يعلم. هذا وقد سبق تفنيد الاحتجاج بالقدر على المعائب مفصلاً فيما سبق.

المطلب الثاني: ترك الأخذ بالأسباب بحجة التوكل على الله، والتسليم لقضائه وقدره. فهناك من يترك الأخذ بالأسباب؛ بحجة أنه متوكل على الله، مؤمن بقضائه وقدره، وأن الله تعالى هو المقدر للصحة والمرض، وللغنى والفقر، وأنه لا يقع في ملكه شيء إلا بمشيئته. وذلك كحال غلاة الصوفية الذين يرون أن ترك الأخذ بالأسباب أعلى مقامات التوكل.

فهذا الأمر مما عمت به البلوى، واشتدت به المحنة، سواء على مستوى الأفراد، أو الجماعات، أو على مستوى الأمم.

فأمة الإسلام مرت بأزمات كثيرة، وفترات عسيرة، وكانت في كل مرة تخرج من تلك الأزمات بتصور صحيح، مستنيرة

بوحي القرآن والسنة، وفهم سلف الأمة، الذي ربط الله تعالى الهداية باتباعهم، فتبحث في الأسباب والمسببات، وتنظر في العواقب والمقدمات، ثم بعد ذلك تأخذ بالأسباب، وتلج البيوت من الأبواب، فتجتاز بأمر الله تعالى تلك الأزمات، وتخرج من تلك النكبات، فتعود لها عزتها، ويرجع لها سالف مجدها. هكذا كانت أمة الإسلام في العصور الزاهية.

أما في هذه العصور المتأخرة التي عم الجهل فيها وطم، وعصفت فيها أعاصير الإلحاد والتغريب، وشاعت فيها البدع والضلالات، فقد اختلط هذا الأمر على كثير من المسلمين؛ فجعلوا من الإيمان بالقضاء والقدر مُتكأً للإخلاد إلى الأرض، ومسوغاً لترك الحزم والجد، وترك التفكير في معالي الأمور وسبل العزة والفلاح، فآثروا الراحة والدعة والترف، على الاجتهاد والعمل والجهاد.

فكان المخرج لهم أن يتكل المرء على القدر، وأن الله هو الفعَّال لما يريد، وأن ما شاءه كان، وما لم يشأه لم يكن؛ فلتمض إرادته، ولتكن مشيئته، وليجرِ قضاؤه وقدره، فلا حول لنا ولا طول، ولا يدَ لنا في ذلك كله؛ هكذا بكل يسر وسهولة استسلام للأقدار دون منازعة لها في فعل الأسباب المشروعة والمباحةِ.

فضعف الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وغاب الجهِاد في سبيل الله، وتقلص نشر العلم، وفشى الجهل، وقل من يحارب الأفكار الهدامة والمبادئ المضللة، كل ذلك بحجة أن الله شاء ذلك!.

والحقيقة أن هذه مصيبة كبرى، وضلالة عِظمى، أدت بالأمة إلى هوة سحيقة من التخلف والانحطاط، وسببت لها تسلط الأعداء، وجرت عليها ويلاتٍ إثرَ ويلاتٍ.

وإلا فالأخذ بالأسباب لا ينافي الإيمان بالقدر، بل إنه من تمامه؛ فالله تعالى أراد بنا أشياء، وأراد منا أشياء، فما أراده بنا طواه عنا، وما أراده منا أمرنا بالقيام به، فقد أراد منا حمل الدعوة إلى الكفار؛ وإن كان يعلم أنهم لن يؤمنوا، وأراد منا قتالهم؛ وإن كان يعلم أننا سنُهزم أمامهم، وأراد منا أن نكون أمة واحدة؛ وإن كان يعلم أننا سنتفرق ونختلف، وأراد منا أن نكون أشداء على الكفار رحماء بيننا؛ وإن كان يعلم أن بأسنا سيكون بيننا شديداً، وهكذا.

فالخلط بين **ما أُريد بنا، وما أُريد منا** هو الذي يُلبس الأمر، ويوقع في المحذور، ثم لا ريب أن الله تعالى هو الفعال لما يريد، الخالق لكل شيء، الذي بيده ملكوت كل شيء، والذي له مقاليد السماوات والأرض؛ ولكنه تعالى جعل لهذا الكون نواميس يسير عليها، وقوانين ينتظم بها؛ وإن كان هو تعالى قادراً على خرق هذه النواميس، وتلك القوانين.

فالإيمان بأن الله تعالى قادر على نصر المؤمنين؛ لا يعني أنه سينصر المؤمنين وهم قاعدون عن الأخذ بالأسباب؛ لأن النصر بدون الأخذ بالأسباب مستحيل، وقدرة الله لا تتعلق بالمستحيل، ولأنه منافٍ لحكمةِ الله، وقُدْرَتُه تعالى متعلقةٌ

بحكمته[28].

وهذا ما لاحظه وألمح إليه أحد المستشرقين الألمان وهو باول شمتز، فقال وهو يؤرخ لحال المسلمين في عصورهم المتأخرة: طبيعة المسلم التسليم لإرادة الله، والرضا بقضائه وقدره، والخضوع بكل ما يملك للواحد القهار. وكان لهذه الطاعة أثران مختلفان:

ـ ففي العصر الإسلامي الأول لعبت دوراً كبيراً في الحروب، وحققت نصراً متواصلاً؛ لأنها دفعت في الجندي روح الفداء.

ـ وفي العصور المتأخرة كانت سبباً في الجمود الذي خيم على العالم الإسلامي، فقذف به إلى الانحدار، وعزله وطواه عن تيار الأحداث العالمية[29].

ومن الأخطاء الشائعة التي تجري على الألسنة وهي مخالفة للإيمان بالقدر، ما يلي:

1- الدعاء بـ: اللهم إني لا أسألك رد القضاء ولكني أسألك اللطف فيه: فهذا الدعاء يجري كثيراً على الألسنة، وهو دعاء لا ينبغي قوله؛ لأن الله تعالى شرع لنا أن نسأله ردَّ القضاء إذا كان فيه سوءٌ.

وقد بوَّب الإمام البخاري باباً في صحيحه قال فيه: باب من تعوذ بالله من درك الشقاء، وسوء القضاء، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ (سورة الفلق: 1-2).

ثم ساق قول النبي ρ: تعوذوا بالله من جهد البلاء، ودرك الشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء[30].

2- قول: ما شاء الله وشاء فلان: فهذا القول شرك بالله لوجود التسوية في العطف بالواو؛ فمن سوَّى العبد بالله -ولو في الشرك الأصغر- فقد جعله ندَّاً لله تعالى، لما رواه ابن عباس τ أن رجلاً قال للنبي ρ: ما شاء الله وشئت، فقال: أجعلتني لله ندًّا؟ بل ما شاء الله وحده[31].

ولقوله ρ: لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان[32].

وقد بوب البخاري في صحيحه باب: لا يقول: ما شاء الله وشئت[33].

ومن هنا يتبين لنا أنه لا يجوز أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان، وإنما يقال: ما شاء الله ثم شاء فلان.

---

[28]- انظر: الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن خلف بن عبد الله الدوسري، الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة، مكتبة دار الأرقم، الكويت، ط1، سنة (1982م) (ص118-124)، ومحمود غريب، منهج القرآن في القضاء والقدر، دار القلم للتراث، القاهرة، مصر، ط2، سنة (1998م) (ص42-44).

[29]- باول شمتز، الإسلام قوة الغد العالمية، ترجمة وتحقيق: محمد شامة، مكتبة وهبة، دمشق، ط1، سنة (1905م) (ص90).

[30]- أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب التعوذ من جهد البلاء (75/8)، ومسلم: باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره (2080/4).

[31]- أخرجه أحمد (214/1-224-283)، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد للبخاري (ص783).

[32]- أخرجه أحمد (384/5 -394)، وأبو داود ص(4980)، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (ص137): وهذا سند صحيح.

[33]- أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب لا يقول: ما شاء الله وشئت، وهل يقول: أنا بالله ثم بك؟ (133/8).

والأولى من ذلك أن يقال: ما شاء الله وحده؛ لأن فيه التصريح بالتوحيد المنافي للتنديد من كل وجه، والبصير يختار لنفسه أعلى مراتب الكمال في مقام التوحيد والإخلاص[34].

3- القول بأن إرادة الشعب من إرادة الله: هذا القول يطلقه بعض الملاحدة، ويريدون به تسويغ ما يروجونه من ضلال وفساد؛ فهو بهذا الاعتبار لا يجوز، وقد سئل الشيخ عبد الرحمن الدوسري عن هذا الإطلاق فأجاب قائلاً:

هذا افتراء عظيم، تجرأ به على الله بعض فلاسفة المذاهب، ومنفذيها جرأةً لم يسبق لها مثيل في أي محيط كافر في غابر القرون؛ إذ غاية ما قص الله عنهم التعلق بالمشيئة بقولهم: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ ﴿١٤٨﴾ ﴾ (الأنعام: 148). فكذبهم الله، وهؤلاء جعلوا للشعب الموهوم إرادة الأمر؛ لتبرير خططهم التي ينفذونها.

ويلزم من هذا الإفك العظيم إفساد اللوازم المبطلة له، والدافعة لمن قاله؛ إذ على قولهم الفاسد يكون للشعب أن يفعل ما يشاء، ويتصرف في حياته تصَرُّف مَنْ ليس مقيداً بشريعة وكتاب، بل على وفق ما يهواه، وعلى أساس المادة والشهوة، والقوة، كالشعوب الكافرة التي لا تدين بدين يقبله الله، ولا ترعى خلقاً ولا فضيلة.

فهذا الإفك العظيم لم يجرؤ عليه أبو جهل ومن على شاكلته مع خبثه وعناده؛ لأن قبحه معروف ببداهة العقول؛ فإذا جعلت إرادة الشعب من إرادة الله صارت نزعات الوجودية[35]، والشيوعية[36]، والنازية[37]، والصهيونية[38]، ووحشية الغاب وغيرها من إرادة الله التي أمر بها، وصار كل ما تهواه النفوس الشريرة، ويعشقه مرضى القلوب من التهتك، والانحلال ومعاقرة الخمر، ودغدغة الغرائز، وإشباع الشهوات على حساب الغير من أمر الله.

فعلام ينتقدون غيرهم، ويصيحون عليه إذا كانت إرادة الشعوب ورغباتها من إرادة الله في حكمه الذي يرتضيه؟ ولأي

---

[34]- انظر: عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، ط7، سنة (1957م) (ص612).

[35]- الوجودية: مذهب فلسفي يقوم على دعوة خادعة، وهي أن يجد الإنسان نفسه، ومعنى ذلك أن يتحلل من القيم، وينطلق لتحقيق رغباته بدون شرط ولا قيد. انظر: الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، د. ناصر العقل، والدكتور ناصر القفاري (ص116).

[36]- الشيوعية: نظام يقوم على إلغاء الملكية الفردية وعلى حق الناس في الاشتراك وعلى حق الناس في الاشتراك في المال والنساء، وسائر الثروات والمكتسبات. أما الشيوعية الماركسية: فهي حركة يهودية أسسها كارل ماركس وطبقها من جاء بعده، تقوم على الإلحاد، وتنظر إلى الكون والحياة من منظور مادي، وتسعى لتحقيق أهدافها بالحرب والنار، وبكل ما تملك من وسائل. انظر: الشيوعية (ص11-12) لمحمد بن إبراهيم الحمد.

37- النازية: هي إيديولوجية حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني، وكلمة النازية اختصار لذلك، وقوامها سيطرة الدولة على الاقتصاد، والقوميةُ العنصرية القائلة بأن العرق الآري سيد الأعراق جميعاً وضرورة توسيع رقعة ألمانيا الإقليمية، وقد برزت النازية في ألمانيا إبان بروز هتلر عام (1933م)، وسقطت بسقوطه.

38- الصهيونية: منظمة يهودية سياسية عنصرية أسسها اليهودي تيودور هرتزل، وتهدف إلى تجميع اليهود في فلسطين وإلى تنفيذ المخططات المرسومة لإعادة مجد بني إسرائيل، وبناء هيكل سليمان، ثم إقامة مملكة إسرائيل ثم السيطرة على العالم تحت ظل يهوذا ملك اليهود المنتظر المزعوم. انظر: الشيوعية للكاتب (ص22).

شيء يرسل الله الرسل، وينزل الكتب، ويشرع الجهاد، والأمر والنهي على الناس إذا كانت إرادتهم من إرادته التي يرتضيها؟

هذا هو عين المحال، ومنتهى الفجور والضلال، والذين تزعموا هذا الإفك لا يطبقونه على أنفسهم، بل يسمحون لها بغزو الشعب الذي لا يخضع لسلطانهم، ولا يسير وفق أهدافهم.

فكأن الشعب الذي يحكمونه هم بقوة الحديد والنار هو الشعب الذي إرادته إلوهية من إرادة الله تعالى.

والباطل لابد أن يتناقض وينادي على نفسه بالبطلان، فقد أشركوا بالله شركاً عظيماً؛ إذ جعلوا الشعب ندَّاً من دون الله، وأهواءَه أنداداً لشريعته وحكمه بدلاً من أن يكون محتكماً إلى الله ملتزماً لحدوده متكيفاً بشريعته منفذاً لها[39].

وهؤلاء يستشهدون ببيت شعر للشاعر أبي القاسم الشابي:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة .... فلا بد أن يستجيب القدر[40].

فجعلوا قدر الله تعالى منقاداً لإرادة الشعوب ومشيئتها وهذا أمر ظاهر البطلان والضلال، فإن ما شاءه الله تعالى كان، وإن لم يشأه الخلق، وما لم يشأه الله تعالى لا يكون، ولو شاءه الخلق. **وهناك أخطاء شائعة تقع في القدر قبل وقوعه منها:**

1- الجزم بفعل الشيء أو وقوعه في المستقبل دون تقييد ذلك بالمشيئة، كحال من يقول: سأفعل كذا وكذا في يوم كذا وكذا، دون أن يقيد ذلك بالمشيئة. وهذا خطأ ينبغي للمسلم تجنبه، لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ (الكهف: 23-24).

وقل مثل ذلك في حق من يجزم بوقوع أمر ما في يوم كذا وكذا في المستقبل دون تقييد ذلك بالمشيئة.

2- قلة اليقين بأن العاقبة للتقوى والمتقين: فهناك من إذا شاهد ما عليه المسلمون من الضعف والتمزق، والتشتت والتفرق، ورأى تسلط أعدائهم عليهم، ونكايتهم بهم؛ أيس من نصر الله، وقنط من عز الإسلام، واستبعد أن تقوم للمسلمين قائمة، وظن أن الباطل سيدال على الحق إدالة دائمة مستمرة يضمحل معها الحق.

وهذا الأمر جد خطير، وهو مما يعتري النفوس الضعيفة، التي رق إيمانها، وقل يقينها، وهذا مما ينافي الإيمان بالقدر، وهو دليل على قلة اليقين بوعد الله الصادق، والتفاتٌ إلى الأمور المحسوسة دون نظر إلى عواقب الأمور وحقائقها. وإلا كيف يظن هذا الظن والله تعالى قد كتب النصر في الأزل، وسبقت كلمته بأن العاقبة للتقوى وللمتقين، وأن جنده هم الغالبون، وهم المنصورون، وأن الأرض يرثها عباده الصالحون؟. فمن ظن تلك الظنون السيئة فقد ظن بربه السوء، ونسبه إلى خلاف ما يليق بجلاله، وكماله، وصفاته، ونعوته؛ فإن حمده، وعزته، وحكمته، وإلهيته تأبى ذلك،

[39]- الشيخ عبد الرحمن الدوسري، الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة (ص77-78).

[40]- حسين علي محمد حسين التحرير الأدبي، مكتبة العبيكان، السعودية، ط5، سنة (2005م) (63/1).

وتأبى أن يذل حزبه وجنده، وأن تكون النصرة والغلبة للمشركين[41].

4- استطلاع المستقبل عند الكهان والمنجمين: فالذهاب إلى الكهان والمنجمين، واستطلاع المستقبل عندهم والأخذ بكلامهم، وتصديقهم فيما يخبرون به كل ذلك ضلال في باب القدر؛ لأن القدر غيب، والغيب علمه عند الله وحده. وكذلك الحال بالنسبة لمن يصدقون بتأثير الأسماء والأبراج، فيما يجري للإنسان في حياته.

فتجد من الناس من يذهب لأولئك الذين ينظرون في النجوم والأسماء؛ ليستطلعوا من خلالها أسرار القدر؛ فتجدهم يقولون: إذا وُلد فلان في البرج المعين، أو كان فلان من الناس يحمل ذلك الاسم المعين فسيصيبه كذا وكذا في يوم كذا وكذا.

ومما يقوله أولئك الأفاكون المتقولون على الله تعالى: من اسمك تعرف حظك، ومن شهر ميلادك تعرف حظك، وتجدهم يؤلفون كتباً في هذا الشأن[42]، إلى غير ذلك من الهذيان، والتخرص، والرجم بالغيب؛ فهذا ضلال في باب القدر، وتكذيب بما أنزل الله على محمد ρ؛ لأن القدر غيب لا يعلمه إلا الله تعالى، وهو باب من أبواب الكفر بالله تعالى لأنه ادعاء للغيب الذي لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى، ثم إن القائلين بذلك متناقضون؛ فلو قدِّر للقارئ أن يطلع على كتابين، أو موضعين مختلفين، وكل واحد منهما يتحدث عن خصائص الأبراج لرأى التناقض، والاختلاف، ثم هب أن إنساناً غير اسمه في منتصف العام، هل سيترتب على ذلك تغير حظه، وقدره؟!.

وهناك أخطاء شائعة تقع في القدر بعد وقوعه مثل:

1- الاعتراض على الأقدار: فما أكثر الاعتراض على الأقدار، وما أقل المسلِّمين لله فيها. ومن صور الاعتراض على الأقدار قول بعضهم إذا أصيب بمصيبة: ماذا فعلتُ يا ربي؟ أو أنا لا أستحق ذلك!. وكذلك ما يقال إذا أصيب شخص بمصيبة: فلان مسكين لا يستحق ما جرى له، لقد ظلمته الأقدار، وجارت في حقه، وقست عليه!. فمثل تلك الأقوال مما يكثر على الألسنة، وذلك من الاعتراض على قدر الله، ومن الجهل بحكمته تعالى، فلا يجوز إطلاقها؛ لأن لله ما أخذ، وله ما أعطى، وله الحكمة البالغة في شرعه، وخلقه، وفعله ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾ (الأنبياء: 23).

2- الحسد: فالحسد داء عضال، وسمٌّ قتَّال لا يسلم منه إلا من سلَّمه الله تعالى؛ ولهذا قيل: لا يخلو جسد من حسد؛ ولكن اللئيم يبديه، والكريم يخفيه[43].

---

[41]- انظر: كلاماً عظيماً في هذا المعنى في زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (3/218-241)، وانظر: حاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (ص360-361).

[42]- انظر على سبيل المثال كتاب: حظك تعرفه من شهر ميلادك، وكتاب حظك تعرفه من اسمك، والكتابان للهالك حميد الأزري الذي يلقب بعميد الفلكيين العالميين.

[43]- ابن تيمية، مجموع الفتاوى (10/124-125).

والحسد هو تمني الحاسد زوال نعمة المحسود، أو هو كراهة الحاسد وصول النعمة إلى المحسود.

والحسد في حقيقته إنما هو اعتراض على قدر الله؛ لأن الحاسد لم يرض بقضاء الله، ولم يُسلِّم لقدره. فلسان حال الحاسد يقول: إن فلاناً أُعطي ما لا يستحق، وفلاناً منع ما يستحق العطاء؛ فكأنه بحسده هذا يقسم رحمة ربه بين العباد، وكأنه يقترح على ربه ما يراه ملائماً في نظره! فهو بصنيعه هذا يقدح في حكمة الله تعالى ووضعه الأشياء في مواضعها اللائقة بها؛ فمن تمام الإيمان ترك الحسد، والتسليم لله في جميع الأمور، فالمؤمن الحق لا يحسد الناس على ما آتاهم الله من فضله، لإيمانه بأن الله هو الذي رزقهم، وقدر لهم معايشهم؛ فأعطى من شاء لحكمة، ومنع من شاء لحكمة، وأنه حين يحسد غيره إنما يعترض على قدر الله، ويقدح في حكمته[44].

ولهذا قيل: من رضي بقضاء الله لم يسخطه أحد، ومن قنع بعطائه لم يدخله حسد[45].

3- التسخط بالبنات: فبعض المسلمين إذا رزقه الله بنتاً تسخط بها، وضاق ذرعاً بمقدمها. فهذا الصنيع ولا شك من أعمال الجاهلية الأولى، وأخلاق أهلها الأجلاف، الذين ورد ذمهم، والتشنيع عليهم في الكتاب والسنة.

وما أشبه الليلة بالبارحة؛ فلو زرت مستشفى للولادة في بلاد المسلمين، وقلبت طرفك في وجوه الحاضرين ممن ولد لهم بنات، وراقبت كلامهم، وسبرت أحوالهم لرأيت توافقاً عجيباً، وتطابقاً غريباً بين حال كثير من هؤلاء وحال أهل الجاهلية الذين قص الله تعالى علينا خبرهم، وأنهم: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ (النحل: 58-59)[46]. ومن مظاهر التسخط بالبنات أن يُكتَشفَ في بعض المستشفيات ما برحم المرأة من ذكر أو أنثى، وذلك عبر الأشعة الصوتية، فإن كان ذكراً بَشَّرُوا، وإن كان أنثى أقصروا، بل ربما عزَّوا !. وهذا الأمر جد خطير، ويترتب عليه عدة محاذير، منها:

أولًا: أنه اعتراض على قدر الله تعالى.

ثانيًا: أنه ردٌّ لهبة الله تعالى بدلاً من شكرها، وكفى بذلك مقتاً وتعرضاً للعقوبة.

ثالثًا: أن فيه إهانةً للمرأة، وحطّاً من قدرها، وتحميلاً لها ما لا تطيق.

رابعًا: أنه دليل على السفاهة والجهل، وقلة العقل، وحماقة اللب.

---

[44]- انظر كلاماً نفيساً في هذا المعنى في مجموع الفتاوى (10/111-130).

[45]- أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، أدب الدنيا والدين، دار مكتة الحياة، سنة (1986م) (ص269).

[46]- انظر: صون المكرمات برعاية البنات للشيخ جاسم سليمان الدوسري، دار البشائر الإسلامية، الرياض، ط1، سنة(1997م) (ص16).

خامسًا: أن فيه تشبهاً بأخلاق أهل الجاهلية[47]. فما أحرى بالمسلم أن يتجنب هذه المسالك، وأن ينجو بنفسه من تلك المهالك؛ فالتسليم لقدر الله أمر واجب، والرضا به من صفات المؤمنين المتقين.

4- قول بعضهم إذا سمع بوفاة شخص: هل مات بسبب أو قضاءً وقدراً؟: فهذا خطأ؛ ذلك أن الموت بسبب أو بغير سبب كله بقضاء الله وقدره. وكان الأولى أن يقال: هل مات بسبب أو بغير سبب؟ أو هل مات بسبب ظاهر أو بسبب غير ظاهر؟

5- قول بعضهم عند التعزية: البقية في حياتك: فمن الناس من إذا أراد التعزية في الميت قال: البقية في حياتك، أو ما شابه ذلك، وهذا خطأ؛ فأي بقية بقيت، والله يقول: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ (الأعراف: 34). فالميت يموت وقد استوفى أجله تماماً، لم يتقدم ولم يتأخر فأين تلك البقية؟!. ثم إن في ذلك مخالفةً للسنَّة في التعزية، فالسنة أن يقال: لله ما أخذ ولله ما أعطى، وكل شيء بأجل مسمى، أو أعظم الله أجرك، وأحسن عزاءك، وغفر لميتك، وغيرها مما جاءت به النصوص التي تدل على الإيمان لله تعالى بقدره وقضاءه.

هذا ما تيسر جمعه وتسطيره في هذا البحث الذي اسأل الله تعالى أن يجعله لبنة إصلاح في بنيان هذه الأمة العظيمة التي هي فخر الأمم وإمامهم وقدوتهم، والحمد لله رب العالمين الذي له الحمد والفضل والمنة، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد خير الورى والبرية، وعلى صحبه وآله الطيبين الطاهرين.

فهرس المصادر والمراجع

حرف الألف

أدب الدنيا والدين، للماوردي، دار مكتبة الحياة، سنة (1986م) .

الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة، الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن خلف بن عبد الله الدوسري، مكتبة دار الأرقم، الكويت، ط1، سنة (1982م).

الإسلام قوة الغد العالمية، باول شمتز، ترجمة وتحقيق: محمد شامة، مكتبة وهبة، دمشق، ط1، سنة (1905م).

الإنسان مسير أم مخير؟، محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، سنة (1997م).

[47]- انظر: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحفة المودود في أحكام المولود، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، ط1، سنة (1971م) (ص16).

التحرير الأدبي، حسين علي محمد حسين، مكتبة العبيكان، السعودية، ط5، سنة (2005م).

القضاء والقدر، للشيخ محمد متولي الشعراوي، دار الشروق، مصر، ط3، سنة (1975م).

القضاء والقدر، عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط13، (2005م).

القضاء والقدر حق وعدل، هشام الحمصي

القضاء والقدر عند السلف، أبو عبد الرحمن علي بن السيد الوصيفي، دار الإيمان، الاسكندرية، ط1، سنة (2002م).

الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، د. ناصر العقل، والدكتور ناصر القفاري

حرف الباء

الإسلام قوة الغد العالمية، باول شمتز، ترجمة وتحقيق: محمد شامة، مكتبة وهبة، دمشق، ط1، سنة (1905م).

حرف التاء

تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط2، سنة (1999م).

تحفة المودود في أحكام المولود، لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، ط1، سنة (1971م).

تاريخ الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، دار التراث، بيروت، ط2، سنة (1967م) .

تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل، للإمام الشوكاني،

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، سنة (2000م).

حرف الدال

دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، سنة (1996م).

حرف الزاي

زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط27، سنة (1994م).

حرف الشين

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم الجوزية، تحقيق: د. أحمد بن صالح بن علي الصمعاني والدكتور علي بن محمد بن عبد الله العجلان، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، سنة (2008م).

شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط9، سنة (1988م).

شرح صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، تخريج الألباني، دار ابن حزم، ط1، سنة (2003م).

حرف الصاد

صحيح البخاري، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، سنة (1999م).

صحيح مسلم، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط1، سنة (1998م).

صون المكرمات برعاية البنات، للشيخ جاسم سليمان الدوسري، دار البشائر الإسلامية، الرياض، ط1، سنة (1997م).

حرف الفاء

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الإدارة العامة للطبع، الرياض.

فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، ط7، سنة (1957م).

حرف اللام

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط2، سنة (1982م).

حرف الميم

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم الجوزية، تحقيق: عبد العزيز ناصر الجليل، دار طيبة، الرياض، ط1، سنة (2002م).

ما هو القضاء والقدر؟ محمد محمود عجاج، دار الفنون للطباعة والنشر، السعودية، جدة، ط1، سنة(1990م).

مجموع الفتاوى، لابن تيمية، تحقيق أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط3، سنة (2005م).

مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين،جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن، دار الثريا، الطبعة الأخيرة، سنة (1993م).

مسألة القضاء والقدر لعبد الحليم محمد قنبس، وخالد عبد الرحمن العك، دار الكتاب العربي، حلب، دمشق، ط1، سنة (1979م).

منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة، لتامر محمد محمود متولي، دار ماجد عسيري، ط1، سنة (2004م).

منهج القرآن في القضاء والقدر، محمود غريب، دار القلم للتراث، القاهرة، مصر، ط2، سنة (1998م).

موسوعة المسلم في التوبة والترقي في مدارج الإيمان، الدكتور منير حميد البياتي، دار النفائس، الأردن، طبعة خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط3، سنة (2011م).